حرية
سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

www.hurrriya.com
حرية - السنة الثانية - العدد (٥٧) ٢٠١٣/١٠/٧

أنور بدر

أحد أوجه الاعتراض على الإتفاق الروسي الأمريكي بشأن السلاح الكيماوي, أنه يفتح الباب واسعا لمزيد من مراوغة النظام في تنفيذ الاجراءآت المطلوبة منه, وبشكل خاص أنه لا يتضمن أي إشارة إلى معاقبة النظام على جرائمه العديدة, بما فيها استخدام الكيماوي المحظور دولياً, فيما تضمن الاتفاق فقرتين متعلقتان بحل سياسي ينطلق من قرارات جنيف١, خلت كلتاهما من الإشارة إلى مصير الأسد أثناء المرحلة الانتقالية أو في نهايتها, وهي الثغرة التي يبدو أن استمرارها في جنيف ٢ شرط روسي لتمرير الاتفاق الذي كانت تحتاجه إدارة أوباما للتملص من تهديداتها بضرب النظام السوري.

هذه الثغرة نفذ منها وزير خارجية النظام وليد المعلم, ليعلن بسرعة أن الأسد باق في السلطة حتى نهاية ولايته الدستورية في تموز/ يوليو ٢٠١٤, وهو مرشح للرئاسة في الانتخابات القادمة, وبما أن هذا التهديد سيخضع للمساومة في جنيف ٢, فقد رأى النظام السوري أن يستغل ثغرة قانونية تتيح له تمديد فترة رئآسته لعامين قادمين, أي حتى منتصف ٢٠١٦ عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٨٧ من الدستور السوري, التي تتيح له البقاء في منصب الرئاسة في حال تعذر إجراء الانتخابات.

ومع أنني أشك في كون هذا الموضوع جزء من الاتفاق الروسي الأمريكي كما سرب موقع «الحقيقة» الذي تنقصه المصداقية, إذ صرحت نائبة المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماري هارف بأن فكرة حصول «دكتاتور وحشي»، قتل عدداً كبيراً من شعبه، على أية فرصة للترشح من جديد للرئاسة مهينة جداً.

إلا أن النظام وحلفائه الروس يمكنهم المراوغة بخصوص تعذر إجراء انتخابات حقيقية في الشرط العياني, حيث تشير كل التقارير إلى وجود قرابة خمسة ملايين نازح عن بيوتهم ومناطق سكناهم في سوريا, إضافة لقرابة مليونين ونصف من المهاجرين خارج سوريا, وهناك أكثر من ١٥٠ ألف شهيد قرابة ثلثهم لم يتم توثيقهم بعد, وهناك أكثر من ٢٥٠ ألف معتقل ومفقود, ناهيك أن النظام قد فقد سيطرته على ثلثي الجغرافيا السورية, بحيث توجد محافظات بأكملها لايمكن للنظام أن يدخلها, فأي انتخابات يمكن أن تتم؟ وأي شرعية يمكن أن تولد؟

الملفت للإنتباه أن النظام بدأ بتسريب الموضوع عبر بعض المواقع الإعلامية الموالية له, وعبر تصريح لنائب رئيس مجلس الوزراء السوري أمين عام حزب الإرادة الشعبية قدري جميل، الذي أحال أمر البت فيه إلى مؤتمر جنيف ٢ في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل, مما يعني عمليا تمديد ولاية بشار الأسد, بل وتمديد مأساة السوريين لعامين إضافيين, ينّعم فيهما الأسد بمعاقبة شعبه العاق الذي رفض نعيم ديكتاتوريته, وطالب بالحرية.

أعتقد أن النظام وحلفاءه في صفقة الكيماوي يرون من الممكن ومن المفيد في حساباتهم تمديد الزمن الذهبي لبقاء النظام, بدل معاقبته, لكن من يدّعون أنهم أصدقاء الشعب السوري ومناصري ثورته ومعهم المجتمع الدولي لن يكونوا في موقع يحسدون عليه حيال إذاء ما يحدث, فهم حين رفضوا معاقبة المجرم لصالح تأمين السلاح الكيماوي الذي يشكل خطرا على دول الجوار, كانوا يقومون عملياً بمنحه مساحة كبيرة وبغطاء دولي هذه المرة, لاستمرار جرائمه في قتل السوريين, بالرصاص تارة وبالسكاكين أخرى, وبالحصار والتجويع وقطع مياه الشرب عن المدن والبلدات الثائرة, فليس بالكيماوي وحده يموت السوريون.

ومن رفض معاقبة المجرم عليه أن يلحق بأكاذيبه خلف باب الإنتخابات!

الافتتاحية

الجيش الوطني ومستقبل سوريا

سامي شيحان

جاءت اللقاءات الأخيرة بين رئيس الائتلاف الوطني المعارض أحمد الجربا مع قيادات الجيش الحر, لتسبق اجتماع الهيئة العامة للائتلاف أواخر تشرين الأول/ أوكتوبر الحالي, وتمهد لولادة الجيش الوطني الذي تأخر ظهوره لأسباب عدة, أهمها غياب الرؤية الواضحة لدى مكونات الائتلاف بأهمية هذا موضوع, وتشرزم قوى المعارضة وإنقساماتها الداخلية, وتلكؤ أصدقاء سوريا في دعم الجيش الحر, مما سمح بدخول أطراف من القاعدة والمتشددين الاسلاميين على خط اثورة السورية.

هذه الأطراف التي استغلت حالة الاحباط الشديد في صفوف الثوار إثر تراجع الإدارة الأمريكية عن ضرب النظام السوري, وغياب رؤية استراتيجية واضحة لدى أصدقاء سوريا والأمريكيين تحديدا لمستقبل سوريا ودور الأسد في المرحلة الانتقالية, دفع بالكثير من المقاتلين للإلتحاق بالتنظيمات الجهادية, التي تحمل رؤية واضحة وبسيطة, وتمتلك تسليحاً وخبرات قتالية عالية, مكنتها من التفرد بالسيطرة على المناطق المحررة بشكل خاص, حيث مارست ما يشبه إحتلال البلاد والتحكم بالعباد, بعيداً عن أي ضابط وطني أو أخلاقي.

فيما يستمر الأمريكيون بترددهم إذاء الثورة السورية ودعم الجيش الحر, رغم تصريحات الجنرال مارتن ديمبسي رئيس هيئة الاركان الأمريكية عن خطط البنتاغون للمساعدة في «بناء قوات معارضة معتدلة في سوريا», والحديث عن برامج محدودة لتدريب المقاتلين السوريين في الأردن، فالإدارة الأمريكية ما زالت تتلكأ حيال مصالحها الإقليمية من جهة, والخشية من التورط في حرب طويلة ومكلفة في المنطقة من جهة أخرى, لكن الحياة تستمر, وقطار التاريخ لاينتظر المترددين.

الائتلاف الوطني المعارض أدرك خطورة التأخير في مأسسة عمله أولاً, وضرورة العمل على بناء الجيش الوطني السوري ثانيا, في مواجهة هكذا مجموعات جهادية تعمل على سرقة الثورة من السوريين, ومن هنا تأتي أهمية تصريحات قادة المجلس العسكري للجيش الحر ورئاسة الأركان, والتي تؤكد تمسكهم بالائتلاف كسلطة مدنية تمثل الشعب السوري وتسعى لتحقيق تطلعاته في بناء دولة العدالة والحريات.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٧) ٢٠١٣/١٠/٧

الثورة السورية والامتحان الصعب

نبيل حيفاوي

حملت التطورات الأخيرة, ذات الصلة بواقع الثورة السورية, ميدانيا وسياسيا, وقائع ومعطيات ذات تأثير كبير وخطير, على مصير الثورة, ومعها سوريا ككل.

على المستوى الميداني, بات واضحاً, أن قدر الثورة خوض معركتين بآن معاً. الأولى, وهي المتواصلة منذ اكثر من عامين, في مواجهة الهجوم الوحشي لقوات النظام وحلفائه, على امتداد مساحة الأرض السورية. والثانية, تلك التي باشرتها القوى المتطرفة «داعش» ومن يدور في فلكها.

لقد حاولت كتائب الثورة المقاتلة, تجنب المواجهة في المناطق المحررة, مع القوى المتطرفة, لتبقي سلاحها على ذات الكتف الذي يتصدى لقوى النظام, باعتبار هزيمته هي الخطوة الأولى لتأسيس سوريا المستقبل, بعد إسقاط نظام القتل والاستبداد.

لكن «داعش» ومن معها, أرادوها معركة مفتوحة ضد قوى الثورة, التي لا تتساوق مع أجنداتهم, حتى مع القوى الإسلامية المعتدلة, تلك التي ترتكز إلى قاعدة شعبية داخل سوريا, ومع كتائب الجيش الحر الأخرى.

لقد أصبحت قوى الثورة بين نارين, تستهدفانها بنفس الدرجة من العنف. بينما النظام يحاول استثمار دور «داعش» للإجهاز على الثورة, وداعش بالمقابل, تحاول استثمار عمليات النظام ضد قوى الثورة لبسط نفوذها على حساب الثورة في المناطق المحررة.

عند هذه النقطة, تقف قوى الثورة المسلحة, في موقف صعب للغاية, خاصة وأنها تعاني الكثير من الضعف في العدة والعتاد, قياسا بالطرفين الآخرين (داعش والنظام). ناهيك عن بنية كتائبها, تنظيما وتدريبا وتنسيقا, حيث تتخلل تلك الجوانب حالة ضعف لها اسباب كثيرة, لا مجال للخوض بها في هذا المقال.

كما أنّ تلازم هذا الواقع الميداني, مع الظروف السياسية التي تحيط بالثورة, يرفع من درجة الخطر على قضية الشعب السوري ونضاله من أجل الحرية.

أول وأهم تلك الظروف, هو الواقع الدولي الذي نشأ بعد «التفاهم» الأميركي الروسي, بتحويل اتجاه الاهتمام إلى ملف السلاح الكيماوي, وتغييب, ولو مؤقت, لقضية الشعب السوري التي هي بالأساس قضية حريته وبناء نظامه المدني الديمقراطي. وانعكس هذا التفاهم سلبا على الشعب السوري, بإطلاق يد النظام لتبطش قواته بشدة بمواقع الثورة وحاضنتها الشعبية.

ولأن واقع قيادة ائتلاف قوى الثورة والمعارضة, ليس متماسكا, ولا يعمل بديناميه تتناسب وتعقيدات الواقع الذي تمر به الثورة, ولا يشكل مرجعية مقبولة لدى كتائب الثورة المقاتلة على الأرض, جاء «التفاهم» الأميركي الروسي, ليضع المزيد من الإرباك في الرؤية السياسية لعدد من القضايا, أهمها المرحلة الانتقالية والحل السلمي للأزمة السورية.

ولعل أحد الجوانب الأخطر في استفحال خطر «داعش» على الثورة, في مناخات التداول لمؤتمر جنيف٢, توظيف أعمالها في الداخل لإجهاض الحضور السياسي والدبلوماسي للإئتلاف الوطني, وترك الثورة بلا مرجعية سياسية, ليوظف النظام وحلفاؤه ذلك بفبركة مفاوضين «معارضين» من تحت عباءته.

هل تستطيع القوى الملتزمة بقضية الشعب السوري, في الداخل والخارج, التي تقاتل, وتلك التي تقوم بالعمل السياسي, تجنب التدهور, ووضع حد للمشكلات التي تهدد الثورة؟

هذه هي القضية التي تواجه الجميع, وتضعهم أمام واجباتهم في رسم استراتيجية وتكتيك, ينطلقان من شاخص أساسي, هو:

حماية الثورة من الأخطار, لمتابعة مهمتها الرئيسية في إسقاط النظام الدموي الاستبدادي.

الوضع الإنساني والممرات الآمنة

جمال حمود

أعلن المفوض السامي لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة, عن قيام سبعة عشر دولة في اوروبا واميركا بفتح باب الهجرة إلى تلك الدول, بمعدل عشرة آلاف لاجئ سوري, من الذين غادروا سوريا إلى بلدان الجوار, معللاً ذلك بأسباب إنسانية. وبذات الوقت, وبالتزامن, كان الطلب الذي توجه به مجلس الأمن , للحكومة السورية, للسماح بدخول المساعدات الإنسانية, للسكان المحاصرين, في المناطق التي خرجت عن سيطرة قوات النظام.

من نافل القول, إن كل ما يخفف المعاناة عن الشعب السوري في داخل سوريا أو خارجها, كلياً أو جزئياً, لا بد من اعتباره أمراً ايجابياً, مهما كان محدودا.

في الموضوع المتعلق بفتح باب اللجوء لعدد من الدول في العالم, للسوريين الفارين من القتل والعسف في ظل النظام الدكتاتوري الدموي, لن تكون هناك صعوبات أو عراقيل في طريق تنفيذه. فالقرار بيد سلطات تلك الدول, وستلتزم به. وهو محدود بعدد الذين سيستفيدون منه(١٠٠٠٠) لاجئ, ولا يستوعب إلا جزءاً يسيراً من مليوني لا جئ منتشرين في دول الجوار كالأردن ولبنان وتركيا والعراق وحتى مصر, ولهذا القرار جوانب مختلفة في سلبياتها وإيجابياتها. ولا يحيط بالأبعاد الحقيقية للجانب الإنساني الذي يواجه الشعب السوري, داخل البلاد وخارجها.

أما البيان الدولي, الصادر عن الأمم المتحدة, والمتعلق بتقديم المساعدات للسوريين في كافة أرجاء سوريا, وبالتحديد, تلك المناطق التي لا تخضع لسلطة قوات النظام, فهو الأهم , إذا توفرت ظروف تنفيذه.

التجربة الطويلة للشعب السوري مع النظام, فيما يخص المساعدات الدولية والقوافل التي دخلت إلى سوريا, منذ أكثر من عامين, أظهرت أن النظام كان يتعامل مع تلك القوافل بأحد طريقين, أن يقوم بالسيطرة عليها وتوزيعها على الموالين له, أو منعها بالقوة وحتى تدميرها في حال سلكت طرقا لا يسيطر عليها النظام, حتى تلك المساعدات الطبية التي قدمتها منظمات الصليب الأحمر الدولي والجمعيات الإنسانية من دول عدة.

تحتاج المناطق المحاصرة, والمحررة, لكل ضروريات الحياة, تلك التي فقدتها, إما بسبب الحصار الخانق, أو الاستهداف المتعمد بالقصف والتدمير وإشعال الحرائق, كما هو الحال في صوامع الحبوب وأشجار الزيتون والمحاصيل الزراعية العذائية, والهدف هو إخضاع الشعب لإملاءات النظام, او الموت جوعا ومرضا, وفي التقارير الواردة من المناطق المحاصرة, توفي العشرات من الأطفال بسبب الجوع, وما نتج عنه.

القضية بخصوص الوضع الإنساني للسوريين, لا تتعلق بإصدار مجلس الأمن بياناً يطالب فيه السلطة السماح بوصول المساعدات, لقد سبق وصدرت بيانات ومطالبات ومناشدات كثيرة, ومن عدة جهات دولية, وحقوقية وإنسانية, وتعامل معها النظام باستهتار كامل, أو نفّذها بما يخدم الموالين له, كرشوة لترسيخ التفافهم حوله.

ولا يتوهم أحد أن يغيّر النظام من سلوكه, ويستجيب للمطالب الدولية, طالما هي غير ملزمة, ولا هي مدعومة بامكانية استخدام القوة للتنفيذ, خاصة وأن البيان الدولي,

يشير إلى ممرات آمنة لوصول المساعدات الإنسانية.

ولا يخفى على الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن, كما بقية الدول, أن النظام لن يستجيب للمطالب الدولية, من الناحية الفعلية. أي أنه لن يسمح بوصول المساعدات للمناطق التي تستحقها, وباسم «السيادة الوطنية», لن يترك ممرات آمنة غير خاضعة لأجهزة أمنه وقواته المسلحة, وسيتأكد أن النظام لا تنفع معه إلا القرارات الحازمة والملزمة, تحت البند السابع, أو التهديد بالقوة من الدول القادرة على التنفيذ.

وعلى الأرجح أن لا ينفصل الجانب الإنساني عن الجانب السياسي, وإن جرى ترك الأمر للنظام ستزداد الأوضاع الإنسانية ترديا, لأنها تحقق له ما يعتبره شرط انتصاره الموهوم.

العودة إلى المدارس:
تشبيح، قصف، وعطف اليونيسيف

تحقيق ـ نعيم

مضى أكثر من ثلاثة أسابيع على افتتاح المدارس في سوريا، وعودة هذا العام تحمل مرارة خاصة، حيث يحمل الطالب النازح أو اللاجئ في حقيبته دفاتره وأقلامه ومعهم الهمّ والألم، فمع اشتداد موجات النزوح والتهجير الداخلي والخارجي إلى بلدان الجوار الناتجة عن الحل العسكري الأمني الذي فرضه النظام على الشعب الثائر، تزداد معدلات التسرب أو الانقطاع القسري عن المدارس.

التقديرات الخاصة بالأمم المتحدة تتحدث عن مليوني طالب سوري بدون مدارس، اليونيسيف بدورها أطلقت هذا العام، بالتعاون مع وزارة التربية في حكومة النظام حملة «من حقي أن أتعلم»، وعبرها سيتم توزيع مليون حقيبة مدرسية مع قرطاسية، لكن واقع الحال يشير إلى أن توزيع الحقائب حتى الآن لم يسر حسب توقعات وزير تربية النظام «هزوان الوز» الذي قال عن توزيع الكتب: « أن توزيع الكتب سيكون مكتملاً خلال أسبوع» ويقصد اعتباراً من تاريخ افتتاح المدارس، لكن الواقع يقول أنه حتى تاريخه ما تزال مئات المدارس بدون كتب، وبالنسبة لتوزيع الحقائب المدرسية يكفي أننا عرفنا أن أكثر من نصف مدارس محافظة حماه لم يوزع فيها حتى الآن حقيبة واحدة.

عادت مدارس هذا العام وفتحت أبوابها، ليصل عدد الطلاب في بعض الصفوف إلى ثمانين طالباً، ورغم تحول كل مدارس ريف دمشق إلى الدوام النصفي، حسب كلام مدير تربية ريف دمشق الذي نشرته جريدة (الوطن) القريبة من النظام «٢٤ أيلول» الماضي، إلا أن أعداد الطلاب في مدارس التعليم الأساسي وصلت إلى ستين طالباً في الشعبة بالحد الأدنى، وهذه المشكلة التربوية وانعكاسها على مستوى أداء المدرسين، لم تخطر في بال وزارة تربية النظام، فليس فقط الجرعة العلمية التي يتلقاها الطالب ستنخفض بالضرورة، إنما ستتولد عشرات المشاكل الناتجة عن الازدحام في المدارس.

مصادر خاصة أفادتنا أنه في منطقة تخضع لسيطرة جيش النظام في ريف دمشق، تصرّ المديرة هناك على توزيع الكتب أولاً «لأهل البلد الأصليين» حسب وصفها، فيشتكي أهل الطلاب لوزارة التربية، بعد تدخل من الوزارة، تقوم ومنذ عدة أيام فقط بتوزيع الكتب على الطلاب النازحين. الأمر نفسه يحدث في مدارس أخرى، إنما هذه المرة على صعيد رفض تسجيل الطلاب النازحين، حيث لجأ مدرسون من تربية ريف دمشق للوزارة أيضاً، ليتمكنوا من تسجيل الطلاب النازحين الذين أخضعوا لدورة مكثفة في الصيف، بعد انقطاعهم لعامين عن مدارسهم.

في مدارس أخرى في منطقة من ريف دمشق أيضاً خاضعة لسيطرة جيش النظام، تتعرض طالبات داريا النازحات وغيرهن وطلابها لمضايقات طائفية ويمكن وصفها بالعنصرية أيضاً، فإحداهن تحكي عن مضايقات وقحة، محتواها الكفر والشتائم والسباب والإهانة المباشرة تصدر من قبل طلاب شبّيحة، والإهانات والشتائم ذاتها يتعرض لها الطلاب الذكور في نفس المدرسة.

وفي كثير من الأحيان تتطور تلك المضايقات إلى مشاجرات، حيث يستعين الطلاب باللجان الشعبية لضرب طالب من منطقة ثائرة مثل داريا أو دير العصافير.

الاقتراب أكثر من واقع الحال يكشف الكثير من هذه المشكلات الضاغطة على الطلاب، وتؤثر سلباً على متابعة دروسهم، وقد يضطر بعضهم أو بعضهن لترك الدراسة في ظل غياب مرجعية قانونية تربوية نزيهة يمكن اللجوء إليها للاحتكام والإنصاف.

هذا الواقع التعليمي البائس، يضاف إليه واقع معيشي مرعب، يعيشه أهالي الطلاب النازحين، فتكلفة حاجات الطالب المدرسية تقدر بعشرين ألف ليرة سورية، رغم تعميمات وزارة تربية النظام حول عدم التشدد مع الطلاب من ناحية اللباس الموحد، هذا الواقع يجعل التعليم برمته موضوعاً مقلقاً للطالب.

ضمن هذا المشهد، لم يغيّر نظام القتل أي شيء على صعيد سير العمل التعليمي ومحتواه، فحتى تاريخه، ورغم مضي أكثر من عام على صدور ما يسمى» الدستور» حيث جرى حذف الفقرة الثامنة التي تنصّ على قيادة حزب البعث للدولة والمجتمع، إلا أن الواقع يشير إلى استمرار سيطرة حزب البعث على العملية التعليمية، فتعيين أي مدير مدرسي في المناطق التي يسيطر عليها النظام مازالت تحتاج إلى لجنة ثلاثية قوامها: «الحزب والنقابة ومديرية التربية» يعني بدون موافقة الحزب لا يمكن لوزارة التربية أن تعين مديراً أو موجهاً في مدارسها.

من ناحية أخرى، في الداخل ما تزال دروس الطلائع تسيرعلى قدم وساق، ومنظمة اتحاد شبيبة الثورة تقوم بعملها في تنسيب الطلاب والطالبات، وصور «بشار الأسد» تملأ جدران إدارات تلك المدارس. ويردد الطلاب في اجتماعهم الصباحي الشعار ذاته، وعلينا أن نفكر بعقل وعاطفة الطالب النازح المعارض والمضطر للدراسة في مدرسة بعثية، لندرك مدى الألم النفسي الذي يعانيه طوال العام الدراسي.

في المناطق المحررة في حلب، منذ العام الماضي جرى الاستعانة بمدارس ميدانية وذلك، وتمّ تنظيف المنهاج المدرسي من كتاب «التربية الوطنية» الذي يختصر البلد بشخص بشار الأسد، وتختصر السياسة الوطنية بحزب البعث، فعلت ذلك «الهيئة السورية للتربية» وهي من الهيئات التربوية الجديدة التي أوجدها الثوار لخدمة الطلاب في المناطق المحررة.

وهناك يعتمد الطلاب في تدريسهم على أمكنة جديدة غير المدارس المقصوفة والمدمرة، مثل الجوامع أو الأقبية.

في دول الجوار التي تستقبل اللاجئين السوريين، تقارير كثيرة تتحدث عن أعداد وصلت إلى ٤٠٠ ألف طفل لاجئ في لبنان، بينهم بحدود ٣٠٠ ألف طفل في سن الدخول للمدرسة، في العام الماضي مثلاً تم تسجيل ٣٣ ألف طفل في المدارس اللبنانية، في العام الحالي لم ينته التسجيل بعد لمعرفة أعداد المسجلين.

في لبنان أيضاً ظهرت صعوبات إضافية لم تكن في الحسبان منها، التأقلم مع المنهاج الجديد اللبناني حيث التعليم باللغتين الانكليزية والفرنسية، إضافة إلى أن آلاف العائلات السورية لم تسجل أطفالها بالمدارس، نظراً لافتقاد العائلات ذاتها للمأوى والغذاء وأبسط مقومات العيش الكريم، ويصف مسؤول تنسيقية اللاجئين السوريين بلبنان «صفوان الخطيب»، ظروف الطلاب اللاجئين «بالصعبة والمعقدة والمتداخلة».

ومن المفيد أن نذكر أن في سوريا «٢٢» ألف مدرسة بينها «٣٦٠٠» مدرسة دمرتها قوات النظام السوري كلياً أو جزئياً، أعيد ترميم «٦٠٠ « منها، ولدينا ألف مدرسة خارج الخدمة تحولت إلى مراكز إيواء للنازحين. ولدينا مدارس حوّلها النظام لمراكز اعتقال.

ونحن طبعاً لم ننس أيضاً ذلك الطفل السوري من ببيلا في ريف دمشق ابن السبع سنوات، والذي ظهر على إحدى القنوات الإخبارية العربية منذ أيام وهو يعمل في مساعدة الجيش الحر، متخلياً عن مدرسته من أجل الانتقام من نظام «بشار الأسد» الذي قتل شقيقه، وهذا الطفل لن يكون الأخير.

يتحدث الحقوقيون عن ضرورة تحييد الأطفال عن الصراع، ولكن كيف يمكن فعل ذلك وطائرات النظام تقصف المدارس؟ وآخر جرائمها قصف ثانوية في الرقة يوم الأحد ٢٩-٩ واستشهاد «١٦» شخص معظمهم من الطلاب. ألا تلخص هذه الجريمة جوهر نظام القتل في سوريا؟ .

دفن المعتقلين في مقابر جماعية

بعد تعذيبهم حتى الموت في الفرع ٢١٥

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ٣٠ أيلول ٢٠١٣

قال مركز توثيق الانتهاكات في سوريا في تحقيق موسع صدر في ٣٨ صفحة أنّ هنالك المئات من المواطنين السوريين الذين تمّ اعتقالهم تعسفياً قد قضوا نتيجة التعذيب الشديد والممنهج على يد جهاز المخابرات العسكرية في دمشق، وأنّ العشرات ماتوا بسبب الأمراض الجلدية وأمراض أخرى منتشرة في مكان الاحتجاز نتيجة الإهمال الصحي المتعمد وقلة الأدوية وقلة التغذية إضافة إلى الظروف السيئة جداً لمكان الاعتقال.

المقابر الجماعية

أجرى المركز وبالتعاون مع منظمة هيومان رايتس وتش، تحقيقاً دقيقاً ومفصلاً عن المواقع التي يُشتبه بدفن ضحايا الاعتقال فيها، بعد أن اعتمد على العديد من الشهادات والروايات لعدد من المعتقلين أولاً والذين كشف لهم حراس السجن والضباط أنفسهم عن المكان الأول وهو يقع في منطقة «نجها» بريف دمشق، إضافة إلى الاعتماد على شهادة أحد الضباط المنشقين والذي تمّ ذكر شهادته آنفاً. أمّا المكان الثاني فهو المقبرة المقابلة لمنطقة «الحسينية» وهي تسمّى مقبرة المدينة الجنوبية، أو مقبرة البحدلية، والتي أصبحت بعد عدة أشهر من بداية الثورة منطقة عسكرية مغلقة بشكل كامل وتمّ منع الدخول إليها.

بعد جمع ومقاطعة وفحص ومقارنة والاستناد إلى العديد من الشهادات حول تحديد الأمكان الدقيقة للدفن، وبعد الاستعانة المباشرة بصور حديثة ملتقطة عبر الأقمار الاصطناعية التي أشارت إلى أماكن «من المحتمل جداً» أنّها مقابر الجماعية, تمّ الوصول إلى المعلومات التالية:

١ - مقبرة نجها – ريف دمشق

كانت من بين أشدّ التحديات والتعقيدات هو أنّ قوات النظام كانت تستعمل لعملية الدفن الجماعي مناطق جغرافية قريبة جداً من أماكن دفن عادية ومقابر كانت تُستخدم من قبل الجيش عادة كما الحال في مقبرة الشهداء بنجها، مما جعل من تأكيد وجود مقابر جماعية أمراً شبه مستحيل في البداية، إلا أنه وبعد الاطلاع على طبيعة أماكن الدفن وشكل الحفر التي كان يتمّ الدفن فيها، وبعد أنّ أكدّ أهالي المنطقة أن خلال كل عملية دفن كان يتم جلب جرافات ومن ثم تليها وصول «برادات» وهي على شكل شاحنة تشبه إلى حدٍ كبير – أو ربما تكون هي ذاتها – برادات حفظ الفواكه والخضار عادة، كل هذا وذلك أكدّ بشكل شبه مؤكد أن كان هنالك مقابر جماعية في المنطقة المحددة، ثم قبل ذلك كان قد أكدّ العديد من شهود العيان– المعتقلين - الآنفين ذكرهم أو ممن لديهم اطلاع واسع على الموضوع خاصة من نشطاء المنطقة– عدة نشطاء أكدّوا أنه بتاريخ ٩-٩-٢٠١١ تمّ اكتشاف مقبرة في المكان نفسه وكانت عدد الجثث الموجودة حوالي ٤٠ جثة، أومن أهالي بعض المعتقلين الذين وصلتهم معلومات من الفرع ٢١٥ نفسه بعد أن دفعوا رشوة معينة، أن العديد من عمليات الدفن تحدث في نجها، ثم تمّ التقاط عدة صور من الأقمار الاصطناعية.

٢ - مقبرة المدينة الجنوبية – مقبرة البحدلية– ريف دمشق

جغرافياً تقع على بعض عدة كيلومرات باتجاه الشمال عن مقبرة الشهداء بنجها، تحديداً أمام منطقة الحسينية، حيث أثبتت التحقيقات أنّ هذه المنطقة تحتوي على مقابر جماعية، فكانت أسهل نسبياً مقارنة مع المقابر الجماعية الموجودة بنجها، ويعود ذلك إلى عدة نقاط إيجابية:

١ - أنّ المكان الذي تمّ فيه دفن آلاف الجثث يبعد قليلاً عن المقابر التي يستخدمها المواطنون عادة لدفن موتاهم.

٢- إغلاق المنطقة من قبل قوات النظام، ووضعها تحت حراسة أمنية مشددة، مما أوجد عند سكان المنطقة شكوك حول أعمال مريبة تحدث هناك، خاصة حفر سود حوال المقبرة ووضع مواقع «مرصد» مراقبة حول المقبرة كلها.

٣- عدة شهادات اتسمت أغلبها بالدقة وخاصة عندما أكدّ أكثر من مصدر أنّه في أواخر شهر أيلول وبداية شهر تشرين الأول ٢٠١٢, دخلت شاحنتين «برادين» إلى المقبرة، وتمّ دفن مئات الجثث التي كانت متجمعة في البرادين، حيث تمّ رصد الحادثة من بعيد، ذلك أنّ قوات النظام كانت قد منعت الاقتراب من المقبرة نهائياً وأغلقت جميع الطرق المؤدية من وإليها ووضعت حواجز عسكرية، ثم تلى كل ذلك دخول الشاحنتين المحملتين بمئات الجثث.

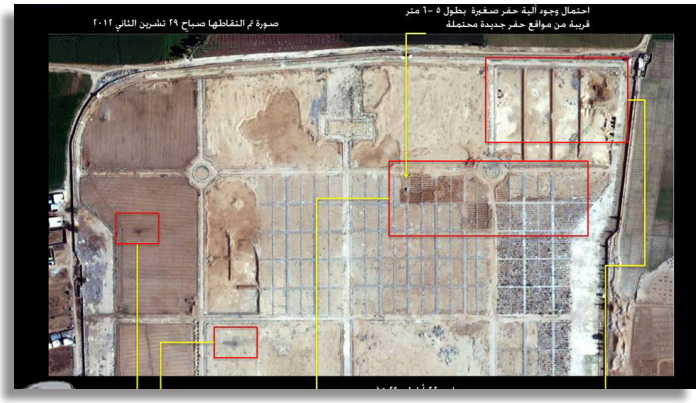

خلاصة:

١- استناداً إلى أقوال شهود العيان، فإن الفرع ٢١٥ سرية المداهمة والاقتحام – دمشق، مسؤول عن آلاف حالات القتل خارج نطاق القضاء نتيجة أسباب مختلفة.

٢- أكدّت جميع الشهادات وبشكل لا يسمح بالشك، أنّ جميع المعتقلين تعرّضوا للتعذيب الشديد والممنهج بأبشع الأساليب مما تسبب في وفاة مئات الأشخاص موتاً تحت التعذيب.

٣- الإهمال الغذائي سبب العديد من الأمراض ومنها: الإسهال الشديد الذي حصد مئات الأرواح.

٤- الإهمال الصحي المتعمّد وخاصة لمن كانت تهمته مرتبطة بالسلاح أو ممن كانوا يطلق عليهم – أصحاب الحالات الخطرة – كان سبباً في وفاة المئات وبالتحديد ممن أصيب بالتقرحات الجلدية المزمنة، أو ممن كان يُطلق عليهم «حالات الفصل» الهذيان.

٥- بحسب اثنين من الشهود واستناداً إلى كلام أحد الضباط، فقد شهد الفرع ٢١٥ عشرات حالات الإعدام وخاصة من أبناء محافظتي حمص ودرعا.

٦- وفقاً لجميع شهود العيان والذي قابلهم مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، أنّ عدد الذين استشهدوا تحت التعذيب أو بسبب المرض بلغ أكثر من ثلاثة آلاف ضحية.

٧- يتمّ نقل جميع الموتى أو من هم «على حافة الموت» إمّا إلى مشفى (٦٠١) بالمزة أو إلى «مشفى تشرين العسكري» في برزة، ومنه إلى مقابر جماعية في منطقة نجها بريف دمشق أو البحدلية كما يُعتقد.

٨- عمليات الدفن التي تتم في تلك المناطق، تتم تحت إشراف وسرّية تامة من قوات الجيش والأمن السوري، ويتمّ جلب الضحايا على دفعات لم نتكمن من تحديد رقم واضح لعدد معين خلال الدفعة الواحدة.

توصيات:

١- يناشد مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، جميع المنظمات والهيئات الدولية والقضائية، فتح تحقيق عاجل للإطلاع على حقيقة الانتهاكات التي تحصل وحصلت في شعبة المخابرات عموماً, والفرع ٢١٥ سرية الاقتحام والمداهمة خصوصاً.

٢- يتوجب على منظمة الصليب الأحمر الدولية التقدم بطلب عاجل لحكومة النظام السوري، لتفقد أوضاع المعتقلين في أماكن الاحتجاز السرية، وخاصة ممن تتبع لشعبة المخابرات العسكرية وعلى رأسها الفرع ٢١٥ سرية المداهمة والاقتحام.

٣- التحقيق في الانتهاكات البشعة داخل الفرع ٢١٥ تقع ضمن ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول الجمهورية العربية السورية، وعليه نطالب اللجنة المحاولة بكل السبل المتاحة إدراج الانتهاكات التي تحدث بحق المعتقلين ضمن التقرير المرتقب القادم.

٤- يُفترض على الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة الضغط وبكافة الوسائل الدبلوماسية المتاحة لفتح تحقيق حول الجرائم التي تتم على يدّ عناصر الأجهزة الأمنية وعلى رأسه جهاز المخابرات العسكرية في سوريا.

٥- مجلس حقوق الإنسان وكأحد الهيئات الأممية، مُطالب بوضع قضية المعتقلين من قبل النظام السوري على رأس أولوياتها، والضغط على مجلس الأمن الدولي لتحويل الملف السوري برمته إلى محكمة الجنايات الدولية.

للإطلاع على التقرير كاملاً:

www.vdc-sy.org

http://www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/1380463510

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٧) ٢٠١٣/١٠/٧

لماذا فوجئ الائتلاف بمؤتمر جنيف؟

محمد سليم

«النظام يبدو متماسكاً في تعاطيه مع جنيف ٢، رأي واحد وقرار واحد وشروط ثابتة وموحدة لدى كل المتحدثين باسمه، بينما تنقسم المعارضة على نفسها ويبرز منها أصوات متضاربة وتصدر عنها شروط مختلفة..».

هذه مقارنة ظالمة وغير منطقية، بل هي عبثية تماماً.

هل يمكننا تخيل موقف آخر للنظام؟ أي هل يمكن أن يبدو منقسماً، بآراء مختلفة، وتوجهات متباينة، وأقطاب متنافسة..؟!

عندها سيكون نظاماً آخر غير النظام السوري الذي نعرفه، سيكون نظاماً ديمقراطياً، وبالتالي لما كان استحق ثورة ضدة، ولما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه..

وماذا عن المعارضة؟

سيكون انقسامها طبيعياً إذا ما كان لعبة لتوزيع الأدوار: صقور وحمائم، متشددون ومعتدلون، يمين ويسار ووسط.. المفاوضات الصعبة تقتضي مثل هذه اللعبة التي تمنح الائتلاف مرونة أكثر وقدرة أكبر على الحركة والمناورة.

ولكن معرفتنا بالمعارضة لا تشجع كثيراً على هذا الافتراض، كما أن اللغة الحادة المستخدمة توحي بأن الانقسام جدي، وهو أكثر بكثير من مجرد توزيع للأدوار.

سمير نشار، مثلاً، شن هجوماً شرساً على رئيس الائتلاف، أحمد الجربا، و«فريقه والقوى المتعاونة معه»، متهماً إياهم بالتسويق لفكرة الذهاب إلى مؤتمر جنيف ٢ من دون الحصول على ضمانات حول تنحي الأسد. بل إن نشار رجح أن يؤدي الانقسام داخل الائتلاف حول مؤتمر جنيف ٢ إلى «انفراط عقده»، مشيراً إلى نقاشات حادة تحصل حالياً بين مكونات الائتلاف على ضوء تصريحات رئيسه الذي أبدى موافقته على المشاركة في المؤتمر من دون التطرق إلى المحددات العامة التي وضعتها المعارضة، وتنص على ضرورة تنحي الأسد وتعديل موازين القوى العسكرية، وانسحاب ميليشيات حزب الله وإيران من سوريا.

لماذا ينفرط عقد الائتلاف بسبب مؤتمر جنيف ٢؟ والسؤال الأهم: لماذا يبدو الائتلاف وكأنه بوغت بالحديث عن جنيف ٢؟ ألم يكن الموضوع مطروحاً منذ أكثر من سنة؟.

هل من الطبيعي أن يعجز الائتلاف، طيلة هذه المدة، عن التوصل إلى صيغة واضحة وثابتة ومتفق عليها للتعاطي مع المؤتمر ولتحديد الموقف من مبدأ التفاوض مع النظام؟

أليس هذا أجدى من تبديد الوقت في توزيع المناصب وتقسيم الحصص واسترضاء الغاضبين وتطييب خواطر المغبونين؟!

لا شك أن اتخاذ قرار حاسم هو أمر صعب للغاية. فالذهاب إلى جنيف مكلف، والتغيب مكلف أيضاً.

الذهاب في ظل هذه الظروف الدولية غير المواتية، وفي ظل الموازين الحالية للقوى على الأرض، قد يفضي إلى القبول بتسوية غير مرضية، أو إلى المساهمة في لعبة كسب الوقت التي يريدها النظام، وكذلك فمن شأن الذهاب أن يعمق الانقسام بين الائتلاف وبين القوى المعارضة المسلحة.

وبالمقابل يُخشى من أن يعرض التغيب الائتلاف لتهمة تخريب الحوار ورفض التسوية السلمية، والأخطر أنه قد يتيح الفرصة لعقد اتفاق بين النظام وبين من حضر من المعارضة (التي وصفها المعلم بالوطنية)، وربما تنجح روسيا بإقناع الولايات المتحدة بإبرام مثل هذا الاتفاق، ومن ثم فرضه على الأرض، ولو بعد حين.

ثمة احتمال ثالث هو الأسوأ: أن ينفرط عقد الائتلاف بسبب جنيف وقبل الوصول إليه. عندئذ يكون قد خرج من اللعبة، وخسر الحرب وخسر المفاوضات.

ثلاثة أوهام حول أمريكا

هشام القاسم

«الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد دولة مدنية ديمقراطية في سوريا. الديمقراطية، وليس الكيماوي، هي الخط الأحمر لدى إدارة أوباما، وأي إدارة أمريكية أخرى. التحول إلى الديمقراطية في سوريا، وغيرها من البلدان العربية، يهدد النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة الهامة من العالم حيث الكثير من المصالح الحيوية الأمريكية».

هذا هو الوهم الأكثر انتشاراً في سوريا وفي العالم العربي برمته، لاسيما أن أصواتاً غربية مرموقة تتبناه وتروج له (نعوم تشومسكي مثلاً). في مواجهة هذا الوهم الطاغي يقف سؤال جوهري: ومتى حدث ذلك؟ متى، وفي أي بلد عربي، قامت محاولة من أجل الديمقراطية فجاءت الولايات المتحدة لتسحقها؟ متى وأين برز تيار، أو حزب عربي ليتبنى الديمقراطية فوجد نفسه ضحية للعدوان الأمريكي، فقط لأنه ديمقراطي؟

ثمة تصور ساذج يربط بين الديمقراطية العربية والعداء للغرب أو، على الأقل، الاستغناء عنه. وكأن نجاحنا في إقامة نظام ديمقراطي يعني نجاحنا، تلقائياً، في تفجير ثورة صناعية تكنولوجية تجعلنا في غنى عن العالم خارج حدودنا. المصالح الغربية (الأمريكية خاصة)، التي تديرها اليوم مؤسسات العولمة، صارت تحتاج إلى مجتمعات فيها الحد الأدنى من الاستقرار، والقوانين المحترمة، والحرية الفردية، وحرية المبادرة الشخصية، وحرية الوصول والتواصل.. هذه هي الشروط المطلوبة من أجل أسواق للعولمة.

ومع ذلك فسنكون حمقى لو اعتقدنا أن الولايات المتحدة سوف تحارب من أجل تحويلنا إلى الديمقراطية، ولكن سنكون مخطئين لو تشبثنا بوهم أنها سوف تحارب لتمنعنا من الوصول إلى الديمقراطية.

وهم آخر: «الولايات المتحدة تتشبث بالنظام السوري لأنه يملك كفاءة عالية في محاربة القاعدة والتنظيمات الدينية المتشددة، التي تعد العدو الأول للأمريكيين».

قد يكون هذا صحيحاً في أزمنة أخرى، أما اليوم فيبدو للأمريكيين، قبل غيرهم، أن النظام فقد أي كفاءة لهذه المهمة، فمحاربة التنظيمات المتشددة لا تتم فقط عبر الصواريخ والمدفعية والطائرات، بل تحتاج إلى أكثر من ذلك: الإمساك بمفاصل البلد، ضبط الحدود، حاضنة شعبية مؤيدة واسعة، أجهزة متماسكة وذات روح معنوية عالية..

أما الرواية التي تقول إن النظام هو حاو شاطر، أخرج التنظيمات المتشددة من جرابه ليلعب بها، وهو قادر، بعد أن تنتهي اللعبة، على إعادتها إلى الجراب ثانية.. فهي أسطورة يصدقها مريدو ناصر قنديل وليس الأمريكيين.

أنظمة كثيرة جربت هذه اللعبة: ربت الدب وأطلقته ليخيف الآخرين، فكانت النتيجة أن وقعت هي نفسها ضحية للدب.

يقول الوهم الثالث: «الولايات المتحدة تتلكأ في إيجاد حل حاسم للأزمة السورية، وهي تسعى إلى إطالة أمدها وصولاً، في آخر المطاف، إلى التقسيم الذي يضمن بقاء إسرائيل».

هذا تصور يضخم اعتبار (الكم)، فدولة مساحتها ١٨٥ ألف كم وعدد سكانها ٢٢ مليون نسمة تخيف إسرائيل، وإذا ما صارت ثلاث أو اربع دول صغيرة فستغدو لقمة سائغة.

والأهم أنه تصور يقوم على الربط الحتمي بين الحضور الغربي والتقسيم، وهو ما لا يؤيده التاريخ، فصحيح أن الدول الغربية (الاستعمار) قسمت حيناً، ولكنها وحدت أحياناً. بريطانيا، مثلاً، أجبرت الكرد والعرب على التوحد في الكيان العراقي، وكذلك وحدت العرب الشماليين والأفارقة الجنوبيين في الكيان السوداني.. التقسيم من عدمه يتعلق بسؤال المصلحة، وهو ليس هوساً غربياً دائماً وأبدياً.

سياسة الولايات المتحدة تعاكس رغبة الشعب السوري، وهي تبدو لا مبالية ومترددة.. هذا صحيح، ولكن ليس السبب أياً من الأوهام الثلاثة السابقة.

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٧) ٢٠١٣/١٠/٧

الطريق الوعر إلى جنيف

صفوان القادري

كشف الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن «القوى العالمية تهدف إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف تشرين الثاني للمساعدة في إنهاء الحرب الدائرة في سوريا».

وكانت وكالة فرانس برس قد نقلت عن دبلوماسيين، حضروا اجتماعاً بين الأمين العام للأمم المتحدة ووزراء خارجية روسيا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين، قولهم إن «مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا، الأخضر الإبراهيمي، سيكشف في نهاية الشهر الجاري عما آلت إليه التحضيرات لعقد المؤتمر، على أن يعقد المؤتمر في أواسط تشرين الثاني».

وأشار الدبلوماسيون إلى أن بان كي مون سيباشر بإجراء اتصالات مع مبعوثه إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي اعتباراً من هذا الأسبوع من أجل تحديد تاريخ عقد المؤتمر والدول المشاركة فيه.

ومع ذلك، فهل سيعقد مؤتمر جنيف٢ في موعده المقرر؟ وهل سيعقد أصلاً؟

ثمة إجابتان مختلفتان عن هذا السؤال. تقول الأولى إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع حول الأسلحة الكيماوية السورية، يعكس انفراجاً في العلاقة الأمريكية الروسية، وتحديداً في ما يخص الأزمة السورية، ولن يكون موضوع الكيماوي هو الثمرة الوحيدة لهذا الانفراج، بل هو البداية فقط، وسيتابع الطرفان الطريق الذي شقاه في نيويورك، وصولاً إلى اتفاق أشمل يحدد الحل السياسي للقضية السورية.

هناك من يذهب أبعد من ذلك معتبراً أن الاتفاق على الحل السياسي قد أنجز فعلاً وكان بمثابة الشق غير المعلن من الاتفاق الروسي الأمريكي الأخير، وأن مؤتمر جنيف٢ سيتكفل بتجسيد التفاصيل ونقل الاتفاق إلى حيز الوجود. من أبرز أصحاب هذا الرأي وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر الذي أكد في لقاء تلفزيوني منذ أيام أن الاتفاق على إخراج السلاح الكيماوي من سورية سيكون أساساً للمرحلة الانتقالية.

الإجابة الثانية تقول إن الحديث عن جنيف ٢ يندرج في باب رفع العتب، فالأمريكيون يريدون الإيحاء بأنهم لا يزالون ملتزمين بهموم الشعب السوري ومطالبه، وأن الاتفاق مع الروس حول الكيماوي لن يجعلهم ينفضون أيديهم من القضية برمتها، لاسيما أن أطراف عديدة وجهت مثل هذا الاتهام إلى الإدارة الأمريكية.. هكذا، وعبر التزامها الشكلي بتسوية سياسية، تبعث واشنطن برسالة طمأنة إلى أصدقائها الخليجيين والأتراك، بأنها ليست في صدد صفقة مع موسكو وطهران تكون على حساب مصالحهم ورؤاهم في سوريا..

فيما الواقع ـ حسب هذه الإجابة ـ يشير إلى خلاف ذلك، فالروس استطاعوا نزع الدافع الأمريكي الوحيد من أجل التدخل المباشر في سوريا، وبعد الاتفاق على الكيماوي يستطيع الأمريكيون العودة إلى لامبالاتهم والنأي بأنفسهم، وهو ما فعلوه منذ بداية الثورة السورية.. إنها مقايضة (ناجحة): روسيا أراحت الولايات المتحدة من عبء الكيماوي مقابل أن ترفع الأخيرة يدها عن ما تبقى من الملف وتتركه للإدارة الروسية، ووفق حسابات موسكو فإن الظروف لم تنضج من أجل عقد مؤتمر للسلام، فالمعارضة لم تصل بعد إلى اليأس من الحسم العسكري، وأصدقاؤها لا يزالون يمدونها بما يبقيها صامدة، والنظام بالمقابل لايزال قابلاً للاستمرار، ولو على مضض، أشهراً وربما سنوات أخرى.. بمعنى آخر فموسكو لا تزال بحاجة إلى متابعة لعبة عض الأصابع مراهنة على أن المعارضة هي من سيصرخ أولاً قبل أن تستسلم نهائياً، عندئذ فقط تصل إلى فرض رؤيتها للحل: تعديل ما في النظام وعدم السماح بتغييره..

من هنا فلا مؤتمر سيعقد في وقت قريب، وإذا ما عقد فسيكون شكلياً وهدفه الأساسي تبديد الوقت.

بغض النظر عن ترجيح إحدى الإجابتين، وبعيداً عن موقفي واشنطن وموسكو، فإن عقبات كثيرة تقف أمام مؤتمر جنيف ٢.

هناك النظام الذي يعلن قبوله حضور المؤتمر ولكنه يضع شروطاً تعجيزية، طرحها مجدداً منذ أيام على لسان وزير خارجيته وليد المعلم، الذي قال إن حكومته «ستقبل بالجلوس في (جنيف ٢) مع المعارضة الوطنية فقط»، ما يعني وضع فيتو على حضور الائتلاف الوطني «الممثل الشرعي للشعب السوري» من وجهة نظر العديد من دول العالم وشريحة واسعة من الشعب السوري.

المعلم أضاف إن «الرئيس السوري ينوي إنهاء ولايته الرئاسية الحالية والترشح لولاية أخرى عام ٢٠١٤... ومناقشة مصيره ليس من شأن المؤتمر».

بالمحصلة النظام يريد الذهاب إلى جنيف، شريطة ألا يناقش هناك أياً من القضايا الجوهرية موضع النزاع!.

من جهة أخرى هناك المعارضة التي انقسمت بشأن المؤتمر، وقد رأينا منذ أسبوعين كيف أعلنت فصائل مسلحة عديدة خروجها على الائتلاف لمجرد تلميحه بقبول المؤتمر من حيث المبدأ (مع وجود أسباب أخرى بالطبع)..

هيئة أركان الجيش السوري الحر أعلنت أنها لم تبلغ من قيادة الائتلاف المعارض أي تفاصيل حول المباحثات التي أجريت أخيراً في نيويورك. وأشار المنسق السياسي والإعلامي، لؤي المقداد، إلى أن «هيئة الأركان تنتظر من الائتلاف معطيات واضحة حول المباحثات الأخيرة لاتخاذ موقف محدد»، مشدداً على أن «قيادة الجيش الحر، وجميع قادة الكتائب في الداخل، لا يمكن أن يتنازلوا عن مطلب تنحي الأسد في أي مفاوضات دولية».

حتى الائتلاف نفسه يبدو منقسماً، فبعد أن أعلن رئيسه أحمد عاصي الجربا قبوله بالذهاب إلى جنيف شريطة «أن يكون هدفه واضحاً»، خرج عدد من زملائه منتقداً هذا الموقف، إذ قال عضو الائتلاف، سمير نشار، إن «الجربا وضع نفسه في مأزق كبير، فالهيئة العامة للائتلاف وضعت محددات صارمة بخصوص المشاركة في أي مؤتمر دولي لإنهاء الصراع في سوريا، تتمثل بضرورة تنحي بشار الأسد».

يبدو موقف الائتلاف صعباً، فهو لا يريد رفض المؤتمر كي لا يخرج بصورة المخرب لفرصة التسوية السلمية والرافض لمبدأ الحوار، وفي الوقت نفسه هو لا يستطيع الذهاب من دون ضمانات كافية، وإلا تحول إلى رهينة لمفاوضات ماراثونية بلا معنى ولا غاية محددة..

إيران أيضاً قد تتحول إلى عقبة في وجه المؤتمر، فإذا لم تحقق نجاحاً ملموساً وقريباً في مفاوضاتها مع الغرب بشأن ملفها النووي، فإنها ستعمد إلى التشبث بدورها في سوريا كورقة مقايضة وضغط، وستسعى إلى تأجيل الحل هنا ليسير بموازاة مفاوضاتها الشاقة والحساسة والتي لا تزال في بدايتها..

شهر ونصف هي المدة التي تفصلنا عن الموعد المبدئي المقرر للمؤتمر، وهي بالتأكيد مهلة غير كافية لترتيب الأشياء الأساسية: جدول الأعمال، الإطار الزمني، الأطراف المشاركة، الهدف النهائي، آليات الحوار وأسسه.. والأهم: تليين المواقف المتصلبة وتخفيض السقوف المرتفعة.

فهل يستطيع الإبراهيمي اجتراح معجزة وإنجاز كل ذلك؟

حرية - السنة الثانية - العدد (٥٧) ٢٠١٣/١٠/٧

برنامج «ثورة ٣ نجوم».. الشارع الحلبي كما هو نقد الثورة كالرقص على خط النار

يارا بدر

يغرق السوريون والمتابعون للحدث السوري أكثر فأكثر في خضم الصراع المُتصاعد بين جهاديين تابعين لفصائل أعلنت انضواءها تحت فكر «القاعدة» التكفيّري مثل «جبهة النصرة» أو «داعش» وبين فصائل الجيش الحر وقوى الحراك المدني المجتمعي بهدف فرض السيطرة على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام, وبدأت تنتشر العبارات على الجدران واللافتات التي تهتف للخلافة الإسلامية, وأنّ «الخلافة قادمة», وبدأ ذبح وإعدام واختطاف النشطاء السلميين المدنيين, حتى أنّ الهيئة الشرعيّة في حلب فرضت منع التدخين بقوّة السلاح.

وفي الوقت الذي يكتب فيه مثقفون سوريون عن كارثيّة المشروع الأفغاني على الحضارة والشعب والمجتمع والثورة السورية, لا بُد لنا أن نتساءل عن حقيقة ما يجري في الشارع الذي تسيطر عليه الفصائل الجهاديّة التفكيرية المُسلّحة, أو التي تشهد صراعاً حيث لا يزال الصوت المدني يقاوم ذلك الفكر السلفي المُشوّه. لا بُد لنا أن نتساءل عن المدنيين, عن بائع الخضار في الساحة, عن العامل والشاب المُقاتل هل يصلهم صوت المثقفين السوريين وكتاباتهم؟ هل يصلهم الحديث عن الدولة المدنية؟

من هذا الواقع يأتي برنامج «ثورة ٣ نجوم», الذي تنتجه شبكة حلب نيوز (www.halabnews.com), وهو فكرة وتقديم عبد الوهاب الملا (أبو اصطيف), ففي حلقته الثانية عشر التي أعدها كل من ريان مشعل وبراء مس بعنوان «الخلافة الإسلامية والدولة المدنية», طالعنا عبد الوهاب بمؤالين يبدوان من أهازيج الحراك الثوري, واحدة تتغنّى بالخلافة الإسلامية وأخرى بالدولة المدنية.

ثمّ أخذنا مع طاقم عمل البرنامج إلى الشارع الحلبي ليستطلع آراء الناس, ما مفهومهم عن الدولة المدنية؟ عن الخلافة الإسلامية؟ وما الذي يعتقدون أنّه الأفضل لغدهم, ولماذا؟

وكانت الأجوبة تثير الضحك والبكاء كما حال واقعنا.

الأول أكدّ عدم معرفته بالسياسة «طاول», وهو يسمع بدولة الخلافة لكن أعلن جهله بكل تفاصيلها وأيديولوجيتها. أمّا الرجل الثاني المُلتحي وقد أزال شاربيه ويبدو أنّه يقود وسيلة نقل عامة «باص» فقد أجاب بأنّ الدولة المدنية هي دولة الحكم الشعبي, ثمّ استنتج أنّ الدولة الإسلامية هي بالضرورة دولة مدنية. دولة مدنية إسلامية لأنها حكم الشعب بدينه, مع مُراعاة باقي الطوائف المُتعايشة في سوريا. آخر رفض إظهار وجهه كما يبدو, اعتبر الدولة المدنية هي دولة الديمقراطية, فيها تعددية حزبية. وأنّ دولة الخلافة الإسلامية هي بالسير على نهج الرسول (ص) وصحابته. رجل خمسيني اختصر النقاش بأنّ اعتبر أنّ الخلافة الإسلامية منشؤها منشئ الدولة المدنية هو الرسول (ص).

يعود عبد الوهاب إلى الاستديو الصغير الذي يضم مكتبه وجهاز الكتروني حديث موصول بالانترنيت, وفي الخلف مكتبة صغيرة تضم ما يبدو أنّه كتب تراثية إسلامية, وقد علّق بنطالاً وعباية رجالية بيضاء, في إشارة إلى فروق الملبس بين الدولتين, بالإضافة إلى أوراق كتب عليها عبارات أساسية نكتشف في حيثيات الحلقة التي مدتها قرابة الثلث ساعة أنّها تشكّل النقاط الأساسية التي تدور حولها الحلقة.

خطاب عبد الوهاب قد لا يُرضي العلمانيين القابعين في أبراجهم العالية, لكنه خطاب يتحرك ضمن شرطين أساسيين لا يغفل مُقدّم البرنامج الذكي عنهما, أوّلهما الجمهور الذي يتوجّه إليه, وهو نفسه ذالك الشارع الذي استطلع آراءه, والذي يرى في الخلافة الإسلامية فكرة رسول الله محمد عليه السلام, الفكرة الجميلة وليس صورة أفغانستان السوداء, ليس امتهان الكرامة والوجود الإنساني عبر الذبح لكل من يُخالف أعضاء الجماعة التكفيريّة آراؤهم, والشرط الثاني هو سيطرة الهيئة الشرعية التي قامت بفظائع كثيرة في حلب, من أشهرها إعدام الطفل «محمد القطاع» ذي الأربعة عشر عاماً في الساحة العامة, وبعد جلده, لأنّه قال في لحظة غضب: (لو نزل محمد ما أدين) وذلك بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٣.

باللهجة الحلبية, والمفردات البسيطة, وروح تتمايل بين السخرية والجدّ, يسير عبد الوهاب على الخط الرفيع لمحاولة نقاش أفكار قد تودي به إلى جحيم الهيئة الشرعية. يحاول أن يبحث مع مُحدّثه في مستوى معرفته دون تلك الرِفعة الخاصّة غالباً بالمثقفين, دون كلماتهم الطنانة التي هي محور الحديث في مستواها السياسي: الدولة المدنية- العلمانية- الشورى- الخلافة الإسلامية- التكنوقراط. عشرين دقيقة يبدو فيها جهد عبد الوهاب كمقدّم, وكل من أحمد أبو حمدي ويوسف موسى في التصوير, و يوسف موسى في الإخراج لكسر رتابة التلقي, كي لا يعودوا بنا رغم بساطة إمكاناتهم المادية والتقنية, إلى عصر التلفزيون السوري وبرامجه التي تحيلنا نحن المشاهدين تلامذة ناعسين في صفّ مدرسي يخطب بهم مدرّس رتيب مُتيبّس اللغة والأفكار.

بعد التعريف البسيط الذي يقدّمه عبد الوهاب, يحاول أن يُناقش الفروق بين طرح الدولتين, في الواقع يتجاوز عبد الوهاب بسلاسة نقاش فكرة الدولة المدنية, وهو ما يبدو خطيراً, ربما لمعرفته أنّ الخطر الأكبر بالوجود القائم في حلب لسيطرة الهيئة الشرعية, وانتشار دعوات الخلافة الإسلامية, التي أيدّها جميع من التقى بهم في استطلاع الرأي باستثناء شاب وحيد. لكن هذا التجاوز, الذي يمكن لعامل وقت البرنامج أن يكون قد لعب دوراً به كذلك, يبقى خطيراً لأننّا بحاجة ماسة إلى مزيد من النقاش والتوعية حول هذا الفكر الذي يبدو عائماً, ضبابياً, لدى الكثيرين ممّن لا يشتغلون بالسياسة ولا يعنيهم سوى عودة حياتهم الطبيعية, وأمنهم, وتحقيق الأساسيّات التي ثاروا من أجلها مثل القضاء على المحسوبيات والفساد, وهما من أهم سمات نظام دولة البعث.

في نقاشه حول الخلافة الإسلامية يعمد عبد الوهاب إلى التركيز على فكرة «الخلف الصالح», ويَمر بخفّة على الخطر الكبير في ربط السياسة بالدين, وهو أمر يُحسَب له, بالنظر إلى الوضع الذي يعيشه. يؤكد لجمهوره أنّ هذا الحديث بأكلمه سابق لأوانه, وأنّ الضروري والهام اليوم هو العمل من أجل المدينة, من أجل تفاصيل حياتهم المُعاشة, كالاهتمام بالنظافة التي تتفاقم أزمتها كل يوم في شوارع حلب.

«ثورة ٣ نجوم» كما في الصورة التعريفيّة على صفحة البرنامج في موقع فيسبوك هو: حكاية الحريّة.. بنكهة سورية. وفي التعريف بالبرنامج نقرأ: (برنامج تلفزيوني ناقد كوميدي, يتحدث عن أوضاع الناس في ظل الثورة السورية في محافظة حلب), والبرنامج يُعرض على قناة «حلب اليوم», كما يُعرض البرنامج يومياً على قناة «سوريا الغد» في الساعة (٧) مساءً بتوقيت دمشق, بالإضافة إلى أربع قنوات أخرى مُعارضة.

في أحد اللقاءات التلفزيونية, يقول عبد الوهاب: (إنّ هذه هي الفكرة, إن مات عبد الوهاب أو خُطِف أن يكون هناك غيره الكثير).

إنّها الحرية نتعلمها كسوريين اليوم بالرقص على خط النار, في نقد الثورة ولو على حد الرصاص, فإن تعلمنا شيئاً كسوريين عبر ثلاث سنوات أُريق فيهم الكثير من الدم, تعلمنا أنّ الحرية لا توهب, وإنّما هي ممارسة يومية.

للمتابعة على الفيسبوك: https://www.facebook.com/revo٣stars

بين الرشيد وداعش

فداء يونس

استيقظ أهالي مدينة الرقة, صباح ٢ تشرين أول/ أوكتوبر على تمثال الخليفة العباسي هارون الرشيد محطماً وملقىً على الأرض, في الحديقة التي حملت اسمه «حديقة الرشيد»، بعدما قام عناصر «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروفة اختصاراً «داعش» بتحطيم التمثال وفصل الرأس عن قاعدته, باعتباره صنماً, وفي الإسلام يحرّم وجود الأصنام, لذلك هم «سيحطمون كافة الأصنام في المدينة» أو تحت سلطتهم.

علماً بأن الخلفة الرشيد آخر ضحايا عصر الإنحطاط الذي تقوده «داعش» كان أبرز الخلفاء العباسيين, حكم بين عامي ٧٨٦ و٨٠٩, واشتهر عصره بالفتوحات الاسلامية, حتى دُعي العصر الإسلامي الذهبي.

وكانوا قبل ذلك قد قصفوا مقام الصحابي الجليل عمار بن ياسر, ومعه مقامات أويس القرني وأبي بن قيس النخعي في ظاهر مدينة الرقة أيضاً, من ضمن ما يعرف بقتلى حرب صفين بين معاوية وعلي, وتابعوا قبل أسبوع من واقعة الرشيد, في هجوم بشع على كنيستين في الرقة, حيث حطموا فيها وأحرقوا مجسمات دينية وكسروا صلبانا مسيحية, ثم رفعوا راية دولتهم سيئة الصيت.

وقبل أن تصل داعش إلى سوريا قام عناصر من «جبهة النصرة» في شباط/ فبراير من هذا العام بتحطيم تمثال الشاعر الضرير أبي العلاء المعري «رهين المحبسين», وفصل رأسه عن الجسد, في مدينة معرة النعمان من محافظة إدلب, وهو من أبرز شعراء العباسيين الذين آمنوا بالعقل, حيث اشتهر بقول «اثنان أهل الارض، ذو عقل بلا دين، وآخر دين لا عقل له».

وسبق لعناصر من «جبهة النصرة» في تموز/ يوليو من هذا العام, أن نسفت تمثال الشاعر العباسي الكبير أبو تمام الطائي في بلدة جاسم بريف درعا, والذي تم نصبه عام ١٩٨٢ تخليدا لذكراه, كما عمدوا إلى نبش ضريح الصحابي الجليل حجر بن عدي في عدرا بريف دمشق. ونهبوا وحطموا الكثير من التماثيل والتحف الآثارية المنتشرة في المواقع التاريخية العريقة من سوريا.

كاريكاتير العدد

عمالة الأطفال في النزاعات المسلحة

جورجيت أسعد

استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة, ما هو إلا الشكل الأكثر خطورة من عمالة الأطفال في بعض الدول والمجتمعات المتخلفة, وأفضل هذه التسمية الأخيرة لتحديد مسؤولية الدولة والسلطات المحلية, ومسؤولية المنظمات الدولية المضاعفة في حماية الأطفال من هذه العمالة الخطرة على حياتهم من جهة إذ تهدد بالموت أو الإعاقة, كما هي تشكل خطرا على مستقبلهم من خلال تركهم التعليم, والتعرض للكثير من الأذيات الجسمية والاجتماعية, وصولاً إلى التشوهات النفسية التي يكتسبها الأطفال جراء معايشتهم لفظائع الحرب وأهوالها.

وبخصوص الشأن السوري, ذكر تقرير أممي للمبعوثة الأممية للطفولة والنزاعات المسلحة ليلى زروقي إن قوات الحكومة السورية، ومقاتلي المعارضة، قاموا بتجنيد الأطفال في الصراع الدائر بينهما منذ أكثر من عامين، لافتاً إلى أن عددا منهم تعرضوا للتعذيب على أيدي قوات النظام السوري للاشتباه في صلاتهم بالمعارضة. ومضيفاً أن الآلاف من الأطفال (دون ١٨ عاما) لقوا حتفهم جراء أعمال العنف في سوريا، مشيرا إلى أن «آلاف الأطفال الآخرين شاهدوا قتل وجرح أفراد من عائلاتهم».

وأكد تقرير للشبكة السورية لحقوق الإنسان صدر الشهر الماضي أنه يُقتل في سوريا على يد القوات الحكومية طفل واحد كل ساعتين. حيث قتلت قوات النظام ١٠٩١٣ طفل, واعتقلت قرابة ٩٠٠٠ طفل توفي منهم ٨٢ طفلاً تحت التعذيب، وتبلغ نسبة الأطفال من إجمالي الضحايا ٩٪ وهو رقم مرتفع جداً.

كما رصد التقرير حالات اعتداء جنسي من قبل عناصر الجيش والمخابرات السورية ضد الصبية المعتقلين للحصول على معلومات أو اعترافات.

وذكر التقرير الأممي أن الصبية المحتجزين ما دون ١٤ سنة، عانوا من طرق تعذيب «مشابهة لتعذيب الكبار», حيث تعرضوا إلى «الصقعات الكهربائية، والجلد، والتهديدات والاعتداءات الجنسية».

وإذا كان التقرير يحمل النظام السوري وأجهزته الأمنية والعسكرية وشبيحته كامل الجرائم التي تنتهك حقوق الأطفال, من التهجير والإعتقال وأفعال الإغتصاب, وصولاً إلى القتل, فإنه يتهم المعارضة السورية والمجموعات المسلحة باستغلال الأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٧ سنة، في القتال وأعمال المساندة, بما في ذلك نقل الأغذية والمياه وتحميل خراطيش الذخائر. دون أن يلحظ ذلك بالنسبة لجيش النظام, لكن المواطنين السوريين يتحدثون عن مئات الحالات التي يعرفوها, بل الآلاف من الأطفال الذين لم يبلغوا بعد الثامنة عشرة من العمر وقد تطوعوا في أجهزة المخابرات الجوية أو الفرقة الرابعة, وصولاً إلى ميليشيا الجيش الوطني, ومن يراجع النعوات لقتلى جيش النظام في الساحل السوري, يمكن أن يعثر على عشرات الحالات البائسة لمصير هؤولاء الأطفال.

ومن الجميل أن يعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه مما يتعرض له الأطفال في سوريا من تعذيب وسوء معاملة بسبب الاشتباه في صلاتهم بالقوات المعارضة, لكن شرف الموقع الذي يشغله يحتم عليه عملاً بالمادة ١٣ (ب) من نظام روما الأساسي الذي انضمت إليه ١٢١ دولة اعتبارا من تموز/يوليو ٢٠١٢ وقد وقعت عليه سوريا دون أن تصبح بعد طرفا فيه, أن يدفع مجلس الأمن لإحالة النظام السوري إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لمسؤوليته عن الجرائم الموثقة بصدد انتهاك حقوق الإنسان المنصوص عليها في المادة ٣ المشتركة لاتفاقيات جنيف, وكذلك القانون العرفي ذو الصلة بالنزاعات المسلحة ذات الطابع غير الدولي, إضافة لانتهاك النظام لكل ما جاء في القانون الدولي الإنساني.